مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

OEBUniv.Publish

تجربة التمويل الأصغر في الجزائر

"دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM"

The Algerian microfinance experience.

- Case Study : National Agency for management of microcredit -

د. مصطفى طويطي، ليدية وزاني، جامعة البويرة، الجزائر.

تاريخ التسليم:(19 /2017/01)، تاريخ التقييم:(02 /2017/03)، تاريخ القبول:(24/ 2017/03)

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم التجربة الجزائرية فيما يتعلق بالتمويل الأصغر أو كما يعرف بالإقراض المصغر، بإعتباره أحد آليات الدعم المالي الحديثة لأصحاب المشاريع المصغرة التي لا يتجاوز رقم أعمالها 20 مليون دينار جزائري، إلى جانب أنهم لا يستطيعون اللجوء إلى الأنظمة المالية الرسمية كالبنوك ومؤسسات التمويل الأخرى، وهذا من أجل فسح المجال أمام القطاع الخاص و المبادرة الفردية .

وقد تم تناول هذه التجربة من خلال دراسة حالة الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM نظرا لكون الهدف الأساسي لهذا الجهاز، أنه يستهدف فئة أصحاب المشاريع المصغرة ، لتقديم الخدمات المالية الأساسية لا سيم إذا تعلق الأمر بالفئة الفقراء أو ذوي الدخل المتدني، وذلك من أجل تجاوز نقص الضمانات لديهم، و جعلهم مؤهلين للحصول على قروض وخدمات مالية أخرى.

الكلمات المفتاحية : التمويل الأصغر، المؤسسات المصغرة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

Abstract

This study aims to evaluate the Algerian experience in the field of microfinance as one of the modern financial support mechanisms for the owners of mini-projects that don't exceed the turnover of 20 million dinars Besides they do not Astton recourse to the formal financial systems such as banks and other financial institutions, and this in order to make way for the private sector and individual initiative.

We focused in this study on the state of the National Agency micro loan ANGEM Because it focuses on the category of mini-entrepreneurs to provide basic financial services, particularly the case of people with limited income and in order to overcome the lack of collateral they have and make them eligible for loans and other financial services

key words : microfinance, mini-entrepreneurs, national agency for management of microcredit.

مقدمة:

إن الانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق والإصلاحات الهيكلية التي مرت بها الجزائر سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أدت كلها إلى تفشي الفقر، و من أجل الاستجابة إلى طلبات التمويل من قبل الأفراد ذوي الدخل الضعيف، بدأت بعض الخدمات المالية بالظهور ضمن ما يسمى بالتمويل متناهي الصغر، حيث هناك حاجة ملحة لمثل هذه الخدمات، فأوجدت عدة هيئات و قامت بإرساء العديد من الآليات قصد تشجيع الشباب نحو العمل الخاص وهذا بهدف تهيئة المحيط الملائم والظروف المواتية لترقية نشاطها وأهمها الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM .

حيث تقدم الوكالة الوطنية للقرض المصغر هذه الخدمات المالية الأساسية إلى الفقراء وذوي الدخل المتدني، أو إلى أصحاب المشاريع صغيرة الحجم الذين لا يستطيعون دخول الأنظمة المالية الرسمية، و قد عملت على تطوير سلع محددة ومنهجيات خاصة لتجاوز نقص الضمانات لدى العملاء، و بذلك تجعلهم مؤهلين للحصول على قروض وخدمات مالية أخرى.

ومن أجل فسح المجال أمام القطاع الخاص و المبادرة الفردية، جاء القرض المصغر كبرنامج يزيل النظام الرهني، ويعتمد على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة و الأوضاع المتردية داخل الطبقات الفقيرة في المجتمع يتوجه إلى الأشخاص بواسطة دعم مالي بسيط وبشروط مرنة ومرضية، وهو ما سنعالجه في هذا البحث من خلال الإشكالية المصاغة على النحو الأتي؛

ما مدى مساهمة القرض المصغر في توفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة ؟ و ما مدى نجاعة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في توفير الدعم المالي للمؤسسات المصغرة ؟

وسنحاول الإجابة على هذا السؤال الجوهري من خلال البحث في ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: الإطار النظري للتمويل الأصغر؛

المحور الثاني: واقع المؤسسات المصغرة ؛

المحور الثالث: تجربة الوكالة الوطنية للقرض المصغر في تمويل المشروعات المصغرة.

المحور الأول: الإطار النظري للتمويل الأصغر

بدأ التمويل الأصغر في أواسط سبعينيات القرن العشرين لتقديم الخدمات الائتمانية والقروض للفقراء، والمستبعدين بصفة عامة من الخدمات المالية الرسمية لعدم امتلاكهم أي أصول تصلح لأن تشكل ضمانا، و افتقارهم إلى المال الذي يسمح لهم بالقيام بنشاط اقتصادي.

وقد اكتسب هذا النموذج شعبية و جرى تكراره منذ ذلك الحين في كل من البلدان المنخفضة والمرتفعة الدخل، و بذلك راهن المجتمع الدولي على فكرة القروض الصغيرة للحد من الفقر من خلال إتاحة

الفرصة أمامهم لزيادة مداخيلهم و إيجاد فرص توظيف جديدة و إنقاذ أنفسهم من دائرة الفقر و العمل على الحد من عدم المساواة بين طبقات المجتمع.

واليوم، صار التمويل الأصغر ينظر إليه بشكل متزايد، باعتباره مكونا من مكونات نظام الاشتمال المالي الأوسع نطاقا، يتألف من عدة أطراف فاعلة تشترك في هدف واحد يتمثل في تقديم خدمات مالية عالية الجودة إلى الأشخاص منخفضي الدخل.

1- تعريف التمويل الأصغر : لا يوجد تعريف يوحد التمويل المصغر أو القروض المصغرة حيث كان التدرج هو المفتاح الرئيسي بالنسبة لمصممي القروض المصغرة، وفيما يلي نقدم بعض التعاريف :

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوربية OCDE؛ التمويل المصغر بأنه الحصول على تمويل مشروعات صغيرة، يستفيد منها الأشخاص المهمشين الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم، في ظل غياب آفاق مهنية أخرى و الوصول إلى مصادر التمويل التقليدية غير الممكنة (ناصر مغني، 2011، ص 02)؛

تعريف الشبكة الأوربية للتمويل المصغر REM ؛ التمويل المصغر على أنه فتح طريق الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد المستبعدين الذين تم إقصائهم، و تهدف هذه القروض إلى تمويل و إنشاء و تطوير مشاريع الاستثمار، و تعمل الهيئات التي تقدم القروض المصغرة في الكثير من الأحيان ولكن ليس دائما على توجيه ورصد المشاريع الصغيرة التي مولتها والمخاطر الناجمة عن القروض المصغرة لا يتم تغطيتها تقريبا بضمانات حقيقية، وبالتالي فإن الهيئات المانحة للقروض المصغرة قامت بتطوير ممارسات مبتكرة للحد من هذا الخطر والحد من حالات التخلف عن موعد السداد مثل تقديم قروض جماعية تضامنية (حفاف سمية، 2014، ص 10)؛

يعرف التمويل الأصغر على أنه منهجية إقراض توظف بدائل للضمانات لتقديم و استرداد قروض قصيرة الأجل لرأس المال العامل لأصحاب المشاريع الصغيرة (عمران عبد الحكيم، غزي محمد العربي، 2011، ص 02)؛

كما تعرف على انها القروض الصغيرة التي تمنح للأفراد للقيام بإدارة عملا ذاتيا أو للبدء في تأسيس عملا صغير مدرا للدخل، و يمنح هذا النوع من الاقراض من قبل منظمات مستقلة غير هادفة للربح، أو من خلال برامج تحسين الوضع الاقتصادي لشرائح من المجتمع أو من خلال المؤسسات المالية التجارية(عالية عبد الحميد عارف، 2009).

بالنسبة لتعريف القرض المصغر في الجزائر وطبقا للمرسوم الرئاسي المتعلق بتطبيق الإجراءات الخاصة بجهاز القرض المصغر فإن : القرض المصغر هو سلفة صغيرة الحجم، وهو مخصص لاقتناء

عتاد بسيط يتم تسديده على مرحلة قصيرة، ويمنح حسب صيغ تتوافق واحتياجات نشاطات الأشخاص المعنيين، يوجه القرض المصغر إلى إحداث الأنشطة بما في ذلك الأنشطة في المنزل من خلال اقتناء العتاد الصغير اللازم لانطلاق المشروع و لشراء المواد الأولية، وذلك قصد ترقية الشغل الحر(الشغل الذاتي) والشغل المنجر بمقر السكن وكذا النشاطات التجارية المنتجة(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2004، ص 03).

حيث يعتبر القرض المصغر وسيلة لمكافحة البطالة والفقر، ولقد ظهر في العديد من البلدان السائرة في طريق النمو كعامل فعال في امتصاص الفائض في اليد العاملة، الناتج عن التأثيرات المترتبة عن برامج الإصلاحات الاقتصادية (سليمان ناصر، عواطف محسن، 2013، ص 02)، وينحصر القرض المصغر بين حد أدنى لكلفة المشروع يقدر بخمسين ألف دينار جزائري 50.000 دج وحد أقصى يقدر بأربع مئة ألف دينار جزائري 400.000 دج (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2004، ص 03)، وهو قابل للتسديد على مرحلة تتراوح بين 12 إلى 60 شهرا (من سنة إلى خمس سنوات) ، و تعتبره السلطات العامة برنامجا يهدف إلى ترقية وتنمية الشغل، وهو موجه بالخصوص نحو الفئات التي تعاني من البطالة وتلك التي ليست مؤهلة للاستفادة من جهاز المؤسسة المصغرة وهو يغطي احتياجات كل الفئات التي تتوفر على قدرات في خلق نشاط لحسابها الخاص.

وما يمكن قوله مما سبق هو أن مفهوم التمويل الأصغر يقصد به تلك البرامج التي تركز على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية و ليس خدمات الإقراض فقط للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية، القادرين في نفس الوقت على بدء مشروعات استثمارية مدرة للدخل، بمعنى أنه يأتي لمعالجة مشكلة الفقر والبطالة ،إضافة إلى معالجة مشكلة الإقصاء الاقتصادي و الاجتماعي الذي يعانيه الكثير من الأفراد قليلي المردودية وكثيري المخاطرة من وجهة نظر المؤسسات المالية الرسمية(عمران عبد الحكيم، غزي محمد العربي، 2011، ص 02).

2- خصائص القرض المصغر و أهميته:

2-1. خصائص القرض المصغر : تتميز برامج المؤسسات العاملة في ميدان التمويل الأصغر بالخصائص التالية(عمران عبد الحكيم، غزي محمد العربي، 2011، ص 02) :

تقديم القروض الصغيرة و القصيرة الأجل لأغراض رأس المال العامل،

- التقييم البسيط و السهل لاستثمارات المقترضين،
- استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الإلزامي بدلا من استخدام الضمانات العينية،

- إمكانية حصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بالتزاماته في تسديد القروض السابقة،

- الدفع المبسط لأقساط القروض كأسلوب الدفع الأسبوعي أو الشهري، أو أسلوب الدفع اليومي في بعض برامج التمويل الأصغر،

- ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية،

- استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الخاصة الظرفية،

- خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة.

2-2. أهمية القرض المصغر : تتمثل أهمية القرض المصغر فيما يلي(مفيد عبد اللاوي، ناجية صالحي، 2013، ص 02)؛

تخفيف الفقر والبطالة، رفع مستوى المعيشة، زيادة وترشيد المدخرات المحلية، استخدام التكنولوجيا المحلية، توفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة، توفير تشكيلة السلع الأساسية بأسعار منافسة، توفير الخدمات وخدمات الإنتاج، استخدام العمالة الماهرة وغير الماهرة، استخدام الخدمات المحلية، تحويل الأنشطة غير الرسمية وغير المنظمة إلى أنشطة رسمية ومنظمة، المساهمة في تحقيق التنمية المكانية بقدرتها على التوطن في المجتمعات الجديدة.

وبصفة عامة يهدف جهاز القرض المصغر إلى:

- الهدف السياسي : البحث عن الاستقرار والشراكة الاجتماعية عن طريق تشجيع سكان الأرياف للعودة إلى أراضيهم،

- الهدف الاقتصادي: ويتم ذلك بإنشاء نشاطات مختلفة و تحسين الوضعية المعيشية عن طريق رفع الدخل الفردي من أجل زيادة ثروات البلاد،

- الهدف الاجتماعي: تحسين الدخول وظروف الحياة للفئات الضعيفة وخاصة لذوي الدخل المحدود.

3- مبادئ القرض المصغر و التحديات التي يواجهها :

3-1. مبادئ التمويل الأصغر : تتمثل المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر فيما يلي(سليمان ناصر، عواطف محسن، 2013، ص 02):

- يحتاج الفقراء إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية تشمل خدمات الادخار والتأمين وتحويلات الأموال، وليس القروض فقط،

- يعتبر التمويل المصغر أداة قوية لمكافحة الفقر، بحيث تستخدم الأسر الفقيرة الخدمات المالية لزيادة الدخل وبناء الأصول، وللحماية من الصدمات الخارجية،

- التمويل المصغر يعني بناء أنظمة مالية تخدم الفقراء، ولن يحقق التمويل الأصغر الهدف المنتظر منه إلا إذا أدمج النظام المالي الرسمي (أي بناء أنظمة مالية شاملة و متاحة للجميع)،

- يغطي التمويل المصغر تكاليفه، وهو ما يجب أن يكون عليه حتى يتمكن من الوصول لأعداد كبيرة من الفقراء، وحتى تستطيع مؤسسات التمويل المصغر القيام والاستمرار في مهامها ينبغي عليها أن تفرض رسوما كافية لتغطية تكاليفها،

- الغرض من التمويل المصغر هو تأسيس مؤسسات مالية محلية مستدامة يمكنها جذب المدخرات المحلية وإعادة تدويرها في شكل قروض أو خدمات مالية أخرى،

- لا يقدم القرض المصغر الحلول دائما لكل المشكلات، فهناك أنواع أخرى من البرامج التي يمكن أن تعمل بشكل أفضل بالنسبة للأفراد المحرومين ممن لا تتوفر لديهم وسائل للسداد،

- يشكل تحديد سقف لسعر الفائدة ضررا للفقراء و يجعل من الصعب عليهم الحصول على الائتمان، كما يمنع ذلك مؤسسات التمويل المصغر من تغطية تكاليفها واستدامة تقديم خدماتها للفقراء،

- دور الحكومة هو القيام بمهام المساعدة في تسهيل تقديم الخدمات المالية، و ليس القيام بذلك مباشرة، أي تقوم الحكومات بمهام تتعلق بالتنظيم والإشراف وإيجاد البيئة المناسبة لتطوير صناعة التمويل المصغر.

- يجب أن يكون الدعم المقدم من قبل الجهات المانحة مكملا لرأس المال الخاص، كما يجب أن يكون مؤقتا وأن يعمل على الوصول بمؤسسات التمويل المصغر للمرحلة التي تستغني فيها عن ذلك الدعم بمصادر تمويلية أخرى،

- يجب التركيز على بناء المؤسسات القوية والمدراء الأكفاء، وكذلك بناء المهارات والأنظمة على كل المستويات، لذلك يجب على الجهات المانحة أن تركز على دعمهم وبناء قدراتهم،

- التمويل المصغر يعمل بشكل أفضل عند قياس الأداء والإفصاح عنه، ولكن لا ينبغي إعداد التقارير التي تساعد فقط الأطراف المعنية ببرنامج التمويل المصغر للحكم على الأداء من خلال التكاليف والمنافع، بل يجب أن تعمل على تحسين الأداء وإجراء عمليات المقارنة بينها.

2-3. التحديات التي تواجه التمويل الأصغر : خلال السنوات الأولى من بداية التمويل الأصغر كان التحدي الرئيسي لهذه الصناعة هو إيجاد أساليب جديدة لتقديم وتحصيل القروض من الفقراء أصحاب المشروعات المصغرة، ولكن في الفترة الحالية أصبحت هناك العديد من التحديات التي تقف عائقا أمام نمو

قطاع التمويل الأصغر، والتي يمكن ذكرها في العناصر التالية(عمران عبد الحكيم، غزي محمد العربي، 2011، ص 02):

- تحقيق الربحية والاستدامة المالية،
- تحقيق معدلات أعلى من الانتشار أو معدل أعلى من الوصول إلى الفئات الأقل حظا،
- وصول مؤسسات التمويل الأصغر إلى مصادر التمويل المستدام،
- اندماج مؤسسات التمويل الأصغر في النظام المالي الرسمي،
- ضمان الرقابة والإشراف الفعال على نشاط مؤسسات التمويل الأصغر، خصوصا فيما يتعلق بالتدابير المحددة من الجهات الرقابية المصرفية ،
- استخدام التكنولوجيا البنكية في مجالات تقديم خدمات التمويل الأصغر،
- عدم خروج مؤسسات التمويل الأصغر عن مهمتها الاجتماعية،
- حوكمة مؤسسات التمويل الأصغر،

المحور الثاني : واقع المؤسسات المصغرة

لقد استطاعت المؤسسات المصغرة ان تبرهن على فعاليتها الاقتصادية في ترقية النشاط الاقتصادي، و ذلك على الرغم من التحولات التي مر بها العالم، هذا ما ادى على زيادة الاهتمام بها، و ذلك نظرا للأهمية التي وصلت لها في الاقتصاد العالمي خاصة في الدول المتقدمة، و انتهاج الكثير من الدول النامية هذه الوسيلة كخطة و أساسية لتحقيق أهدافها التنموية(هرقون تفاحة، 2012، ص 52).

وتعزز هذا المسعى في الجزائر بإنشاء هيئات تقوم بدعم هذا النوع من المؤسسات، وعليه سنحاول الوقوف أمام واقع قطاع المؤسسات في الجزائر ومحاولة تشخيصه من خلال معالجة أهم المؤشرات الإحصائية التي تتعلق بالقطاع.

1- تعريف المؤسسات المصغرة : من الصعب ايجاد تعريف واحد و شامل للمؤسسات المصغرة، إذ هناك اختلاف في المقصود من دولة لأخرى، و بالغرم من ذلك فإن هناك بعض الأسس الاقتصادية التي يتم وفقا لها تعريفها ترتكز على معايير كمية و أخرى نوعية قد تؤخذ كلها أو بعضا منها، حيث تعرفها :

تعرفها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: على أنها كل المؤسسات أو المشروعات التي يعمل فيها من 1 - 4 عمال، أما المشروع الذي يعمل فيه من 5-19 فهو مشروع صغير،

يعرف البنك الدولي المشروعات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة على أنها المشروعات التي لا يتجاوز عمالها 10 عمال و إجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي، تضم من 10 – 50 موظف

و تبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي، و أقل من 300 موظف و أصولها أقل من 15 مليون دولار امريكي على الترتيب(هرقون تفاحة، 2012، ص 52).

يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 10يناير 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال، يحتوي هذا القانون على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعرفها مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات تشغل ما بين 1 و 250 عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) مليار دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري مع استفتائها لمعيار الاستقلالية(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2017، ص ص 04-09)، أما تعريف المؤسسة المصغرة أو كما وردة في المادة 10 من نفس القانون (17-02) بأنها المؤسسة الصغيرة جدا، على أنها كل مؤسسة تشغل من شخص واحد إلى تسعة (9) أشخاص، و رقم أعمال السنوي أقل من 40 مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2017، ص06).

2- خصائص المؤسسات المصغرة و الأهداف المنتظرة من إنشاءها:

2-1. خصائص المؤسسات المصغرة : تحمل المؤسسات المصغرة من الخصائص ما يؤهلها لأن تلعب دورا هاما في عملية التنمية، حيث تتميز بـ (محمد الهادي مباركي،2002، ص ص 02-03):

- صغر الحجم و قلة التخصص في العمل مما يساعد على المرونة و التكيف مع الوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية،
- الضآلة النسبية لرأس مال هذه المؤسسات مما يسهل عملية التمويل، كما لها سرعة الاستجابة لحاجيات السوق،
- قلة التدرج الوظيفي بهذه المؤسسات اعتبارا لعدد العاملين بها يساعد على اتخاذ القرار بسرعة وبسهولة،
- القدرة على الاندماج في النسيج الاقتصادي الوطني من خلال تعدد النشطة الناتج عن تعدد المؤسسات المستحدثة وبالتالي إمكانية استحداث مناطق صناعية و حرفية متكاملة.

2-2. الأهداف المنتظرة من إنشاء المؤسسات المصغرة: يرمي إنشاء المؤسسات المصغرة إلى تحقيق الأهداف التالية(محمد الهادي مباركي،2002، ص ص 02-03):

- ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا احياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها، و مثال ذلك إعادة تنشيط الصناعات التقليدية المناولة في

قطاع الصناعة وقطاع البناء و الأشغال العمومية...إلخ

- استحداث فرص عمل جديدة و التي من خلالها يمكن ان تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل،

- يمكن ان تشكل اداة فعالة لتوطن النشطة في المناطق النائية مما يجعلها اداة هامة لترقية و تثمين الثروة المحلية ولحدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق،

- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تملك القدرة المالية و الإدارية على تحويل هذه الأفكار غلى مشاريع واقعية.

3- المؤسسات المصغرة في الجزائر : لقد عرفت المؤسسات المصغرة في الجزائر نمو متسارع بعد الاستقلال وللوقوف على مستوى هذا التطور بشكل واضح تم إدراج الاحصائيات المعبرة عنها في الجدول الموالي :

الجدول رقم(1) : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم مع نهاية جوان 2016

	عدد المؤسسات	النسبة
مؤسسة مصغرة (أقل من 10 عمال)	983.653	97
مؤسسة صغيرة (10 – 49 عامل)	27.380	2.7
مؤسسة متوسطة (50 – 249 عامل)	3.042	0.3
المجموع	1.014.075	100

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم، نشرية المعلومات الاحصائية رقم 29 ، حسب الموقع http://www.industrie.gov.dz

نلاحظ أن المؤسسات المصغرة تمثل أعلى نسبة من تشكيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث نلاحظ أنها بلغت في جوان 2016 نسبة 97% ما يعادل 983.653 مؤسسة، حيث نلاحظ هيمنتها بدرجة عالية على النسيج الاقتصادي، أما المرتبة الثانية من حيث تشكيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فتعود للمؤسسات الصغيرة، حيث نلاحظ أنها بلغت جوان 2016 ،نسبة 2.57% من إجمالي تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أما المؤسسات المتوسطة فهي تمثل أقل نسبة 0.3%.

ما نستنتجه من هذه المعطيات أن المؤسسات المصغرة تبقى الفئة الغالبة في نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، وهذا نظرا للخصائص التي يتميز بها هذا النوع من المؤسسات كسهولة إنشائها و اعتمادها على رأسمال محدود وعدد عمال قليل و غيرها من المزايا، هذا وتتوزع المؤسسات المصغرة العامة حسب طبيعة النشاط، كما هو مبين في الشكل الأتي ؛

الشكل رقم (01) : توزيع المؤسسات المصغرة حسب طبيعة النشاط خلال الفترة 2011 – 2016

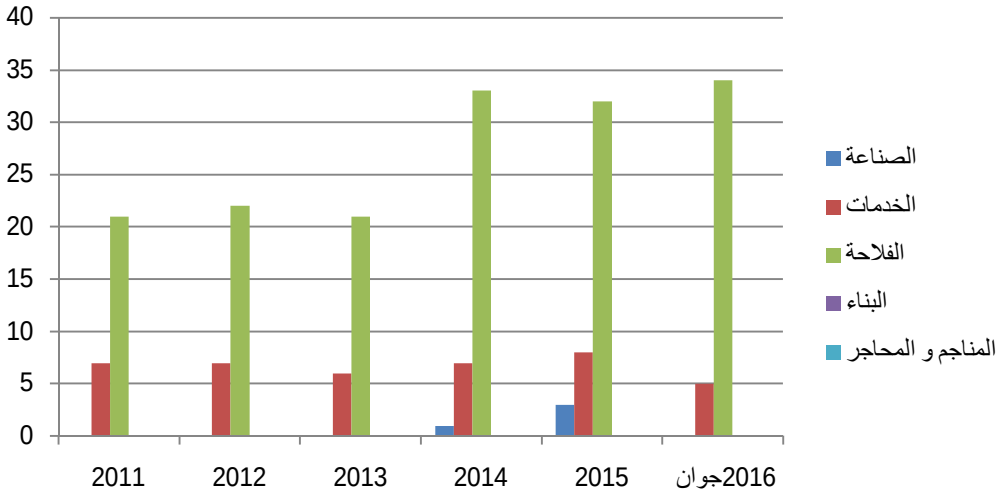

تسمح لنا معطيات الجدول من متابعة التطور الحاصل في عدد المؤسسات المصغرة العامة، والتي تمثل نسبة ضئيلة جدا (0.003%) من إجمالي المؤسسات، حيث في جوان 2016 بلغ عددها 39 مؤسسة مقابل 983.653 مؤسسة ، كما أنها عرفت انخفاض في عددها مقارنة بسنة 2011 أين وصلت 28 مؤسسة وهذا راجع لإعادة هيكلة القطاع العام، فبتحليل الجدول نلاحظ مدى تركزها بين فروع النشاط الاقتصادي، الذي يكشف لنا عن التوجه العام الذي تتبعه المؤسسات المصغرة العامة في نشاطاتها، و كذا وزنها بين مختلف فروع النشاط الاقتصاد، نستنتج أن هناك توجه لهذه المؤسسات إلى قطاع دون غيرها، حيث نلاحظ من خلال هذه المعطيات تركز نشاطها في قطاع الفلاحة بنسبة 75% ، يليه قطاع الخدمات بنسبة 25%، في نهاية جوان 2016 ، و يبقى حضور المؤسسات المصغرة العامة في بقية فروع نشاط منعدم ، نلمس التوزيع غير العادل لها لصالح النشاط الفلاحي مقارنة مع القطاعات الأخرى.

الجدول رقم (2) : توزيع المؤسسات المصغرة الخاصة حسب طبيعة النشاط خلال الفترة 2011 – 2014

	2011	2012	2013	2014	المجموع
الخدمات	13.168	17.475	24.133	22.638	**77.414**
البناء	5.465	5.915	8.103	8.205	**27.688**
الصناعة	2.598	3.541	5.404	4.965	**16.508**
الفلاحة والصيد البحري	197	260	330	413	**1.200**

خدمات بالصناعة	**مرتبطة**	33	40	188	144	**405**
المجموع		**21.461**	**27.231**	**38.158**	**36.365**	**123.215**

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم، نشرية المعلومات الاحصائية للفترة 2011 – 2014 ، حسب الموقع http://www.industrie.gov.dz

تشير آخر الإحصائيات للحركة السنوية لتعداد المؤسسات المصغرة الخاصة لسنة 2014، والتي أشارت أنه من مجموع زيادة في عدد المؤسسات المصغرة الذي يقدر بـ 36.3655 مؤسسة تمثل المؤسسات المصغرة الخاصة منها نسبة 99% ، وهي في زيادة مستمرة ، أي أن أغلبية هذه المؤسسات تنتمي إلى القطاع الخاص حيث نلاحظ المؤسسات التي تنتمي إلى القطاع الخاص شهدت زيادة معتبرة، حيث كانت تبلغ 21.462 سنة 2011، وهذا راجع إلى تطبيق سياسة خوصصة المؤسسات العمومية.

ونلاحظ من خلال هذه المعطيات تركز نشاطها في قطاع الخدمات بنسبة 62% سنة 2014 ، يليه قطاع البناء بنسبة 22.5%، أما في المرتبة الثالثة نجد قطاع الصناعة بنسبة 13.65 % بينما النسبة ضئيلة في باقي القطاعات الأخرى، بحيث نلمس التنوع في قطاعات النشاط بالتركيز على قطاع الخدمات في كل سنة.

ما نستنتجه من هذه المعطيات أن المؤسسات المصغرة تبقى الفئة الغالبة في نشاط القطاع الخاص حيث أخذت تستقطب المستثمرين الخواص، ويمكن إرجاع زيادة في تعداد المؤسسات الخاصة إلى السياسة الاقتصادية التي تبنتها الدولة بهدف ترقية وتطوير دور هذا القطاع في الساحة الاقتصادية، من خلال مختلف الإجراءات التحفيزية التي تهدف إلى نموها وترقيتها وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني، والتي جاءت لتكمل وتعدل مختلف الإجراءات التي تبنتها، منذ إنشاء وزارة خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وهذا بهدف بتهيئة المحيط الملائم والظروف المواتية لترقية نشاطها وهذا بإنشاء هياكل خاصة بها وكذا اهتمام الحكومة بقطاع المؤسسات المصغرة من خلال وضع هياكل تهتم خصيصا بتنميتها وتطويرها وأهمها الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM والتي سوف نتطرق إليها بشيء من التفصيل في دراستنا.

المحور الثالث : تجربة الوكالة الوطنية للقرض المصغر في تمويل المشروعات المصغرة

هي آلية تم إقامتها سنة 1999 كأداة لمحاربة البطالة والفقر تقوم بتسييرها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وهي تستهدف بدون حدود عمرية الأشخاص الذين لديهم إرادة لإنشاء نشاط و لا يملكون الأموال الضرورية لذلك، و قد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع تجربة القرض المصغر في الج زائر و بناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع ، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004.

1. تقديم الوكالة : تعد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من بين أهم الأجهزة التي تم استحداثها من قبل الحكومة الجزائرية كأحد الاستراتيجيات المنتهجة في دعم إنشاء المؤسسات المصغرة ، عبارة عن هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ،وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة و أوكلت مهمة المتابعة العملية لنشاطها إلى وزير التشغيل والتضامن الوطني، تهدف إلى محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف (حفاف سمية، 2014، ص 10)، هذا و تضطلع الوكالة بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام الآتية (مصطفى طويطي، 2014، ص 178):

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما،
- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم،
- تمنح قروض بدون مكافأة ،
- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم،
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم .

وبهدف تفعيل هذا الجهاز و من تم تحقيق هذه الخصوصية تتكفل الوكالة أيضا بـ :

- إنشاء قاعدة للمعطيات حول الأنشطة و المستفيدين من الجهاز،
- تقدم الاستشارة و المساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي و رصد القروض،
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع و استغلالها و المشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في أجالها،
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام والتحسيس ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة .

هذا وتتولى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تسيير جهاز القرض المصغر ومرافقة المشاريع الصغيرة التي تستوفي شروط السن، المهارة ومبلغ الاستثمار حيث لا يجب أن يقل هذا الأخير عن 50.000 دينار جزائري ولا يمكنه أن يفوق مبلغ 400.000 دينار (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2004، ص 03)، ويعتمد جهاز القرض المصغر في تمويل المشاريع على: المساهمة الشخصية للمستفيد ، وسلفة بدون فائدة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، و مساهمة البنك في شكل قرض بنكي، ويهدف هذا البرنامج إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستفيدين عبر إحداث الأنشطة

المنتجة للسلع والخدمات، من خلال توسيع الإمكانيات الممنوحة للمواطنين لمباشرة مشاريعهم و إنشاء نشاطات مختلفة من أجل الخروج النهائي من وضعية البطالة و الفقر، و بالتالي فهو موجه إلى(سليمان ناصر، عواطف محسن، 2013، ص 02):

- البطالين المسجلين في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بما فيهم أولئك الذين انتهت مدة استفادتهم من حقوقهم،
- المرأة التي ترغب في العمل ببيتها،
- الأشخاص لا سيما الشباب الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي،
- حاملي شهادات التكوين المهني،
- الحرفيين،
- المواطنين القاطنين بالقرى و البوادي،

كما أن القروض الممنوحة من طرف الوكالة هي قروض موجهة لتمويل النشاط الاستغلالي ولقد لخصه التشريع حسب ما جاءت به المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 04-13 في مجالين هما : إحداث الأنشطة بما في ذلك الأنشطة في المنزل باقتناء العتاد الصغير و المواد الأولية اللازمة لانطلاق النشاط ، وشراء المواد الأولية .

أنماط الإعانات الممنوحة للمستفيدين : تخصص الإعانات التي تمنحها الوكالة لتمويل النشاط الذي ينجزه المستفيد بصفة فردية، و التي حددت وفق لمستويات المساهمات الشخصية لأصحاب المشاريع من أجل الاستفادة من دعمها، على أن يكون المستفيد يتمتع بمهارات لها علاقة بالنشاط المراد تدعيمه، كما أن لا يكون قد استفاد من مساعدة في ذات الإطار ، إلى جانب أنه في السن 18 فما فوق وفي حالة بدون دخل أو ذو دخل ضعيف غير مستقر وغير منتظم ،لكن يتوفر على إقامة مستقرة ، وبهذا تقدر المساهمة الشخصية، القروض بدون فائدة و كذا القروض البنكية وفق المستويات الآتية(مصطفى طويطي، 2014، ص ص 179-181) :

- المساهمة الشخصية: يحدد المستوى الأدنى للمساهمة الشخصية وفق الحالتين الآتيتين :

- 5% من التكلفة الإجمالية للمشروع عندما يخصص الدعم لإحداث أنشطة باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة لانطلاق المشروع ، ويخفض هذا المستوى إلى 3% من التكلفة الإجمالية للمشروع في حالة ما إذا كان المستفيد حائزا على شهاد أو وثيقة معادلة أو إذا تم إنجاز المشروع في منطقة خاصة ولا سيما في منطقة الجنوب والهضاب العليا ،

- 10% من التكلفة الإجمالية للمشروع بالنسبة للاستثمارات التي لا تتعدى قيمتها 30.000 دج في

إطار شراء المواد الأولية .

- القروض بدون فائدة : تمنح قروض بدون فائدة لاستكمال المساهمة الشخصية عندما يتعلق الأمر بالاستثمارات التي تفوق قيمتها مبلغ 100.000 دج بشرط أن لا تتعدى مبلغ 400.000 دج ، كما يمكن أن تمنح هذه القروض لتمويل شراء المواد الأولية التي لا تفوق قيمتها 30.000 دج ، و بهذا فقد تم تحديد قيمة القروض بدون فائدة وفق هذين المستويين كما يلي :

- 25% من الكلفة الإجمالية لإحداث أنشطة باقتناء العتاد الصغير عندما تفوق هذه الكلفة مبلغ 100.000 دج و لا تتجاوز التكلفة مبلغ 400.000 دينار ، كما يمكن أن يرفع هذا المستوى إلى 27% من التكلفة الإجمالية للمشروع في حالة ما إذا كان المستفيد حائزا على شهادة أو وثيقة معادلة أو إذا تم إنجاز المشروع في منطقة خاصة ولا سيما في منطقة الجنوب والهضاب العليا،

- 90% من الكلفة الإجمالية لشراء المواد الأولية على أن لا تفوق مبلغ 30.000 دينار جزائري.

- القروض البنكية : تمتد استفادة الشباب البطال أو محدود الدخل إضافة إلى القروض بدون فائدة، المساعدة التقنية، المرافقة والمتابعة إلى قرض بنكي يمنح من طرف النظام البنكي وفقا للشروط الخاصة بمنح الائتمان ، وقد حددت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قيمته كما يلي :

- 95 % من الكلفة الإجمالية للنشاط عندما تفوق هذه التكلفة مبلغ 50.000 دج ، على أن لا تتعدى مبلغ 100.000 دج كما يمكن أن يرفع هذا المستوى إلى 97% من التكلفة الإجمالية للمشروع في حالة ما إذا كان المستفيد حائزا على شهادة أو وثيقة معادلة أو إذا تم إنجاز المشروع في منطقة خاصة ولا سيما في منطقة الجنوب والهضاب العليا ،

- 70% من الكلفة الإجمالية للنشاط عندما تفوق هذه الكلفة 100.000 دج على أن لا تتعدى مبلغ 400.000 دينار .

كما نشير إلى أنه يؤهل المستفيدون من القرض المصغر للحصول على امتياز متعلق بتخفيض نسب فائدة القروض البنكية الممنوحة من البنوك و المؤسسات المالية للمستفيد في إطار القرض المصغر ، و التي تمثل نسبة تخفيض تعادل 80% من معدل الفائدة المطبق في السوق فيما يخص التمويلات المماثلة من طرف الجهة المانحة للقرض ، كما يتم رفع نسبة التخفيض إلى 90% من المعدل المطبق عندما يتم إنجاز هذه الأنشطة في مناطق خاصة و على مستوى الجنوب والهضاب العليا .

ويلخص الجدول الموالي أشكال الإعانات التي توفرها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمستفيدين وفق للمستويات وذلك على النحو التالي :

الجدول رقم (03) : أنماط الإعانات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر

نمط النشاط الممول	التكلفة الاجمالية للنشاط	مساهمة شخصية	القروض غير المكافأة	القروض البنكية
شراء مواد أولية	لا يمكن أن تفوق 30.000 دج	%10	% 90	-
احداث أنشطة باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة	عندما تفوق 50.000 دج و لا تتجاوز 100.000 دج	5 % و يمكن رفعها إلى 30 %	-	95 % و يمكن رفعها إلى 97 %
	عندما تفوق 100.000 دج و لا تتجاوز 400.000 دج		25 % و يمكن رفعها إلى 27 %	70 %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المواد رقم 03، 11 و 12 من المرسوم التنفيذي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004.

2. دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر : لعبت الوكالة دور أساسي في تحفيز التشغيل الذاتي وتطوير المهن الصغيرة ، و بالتالي دعم القدرات الشابة من خلال تذليل العوائق المالية عن طريق تمكين العديد من أصحاب المهارات و المبادرات من الحصول على إعانات مالية بصيغ مختلفة، و فيما يلي مجموعة أرقام تعكس نشاط الوكالة .

- **حصيلة القروض الممنوحة حسب خصائص المستخدمين :**

- القروض الممنوحة حسب جنس المستفيد : نستعرض في هذا الجدول توزيع طلب القروض الممنوحة على المستو ى الوطني حسب جنس المستفيد .

الجدول رقم (04) : توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس منذ إنشاء الوكالة إلى غاية نوفمبر 2016

جنس المستفيد	عدد القروض الممنوحة	النسبة
نساء	484.339	62.17
رجال	294.686	37.83
المجموع	**779.025**	**100**

المصدر: الوكالة الوطنية للقرض المصغر، www.angem.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النساء هن الأكبر حصة وطنيا من حيث الاستفادة من القروض الممنوحة بنسبة 62.17% بينما الرجال بـ 37.83% ، و تفسير ذلك أن النساء هن الأكثر اهتماما بقروض شراء المواد الأولية من أجل الحصول على مواد النسيج والخياطة (صناعات تقليدية) ، و هو الموضح أكثر

في الشكل الموالي :

الشكل رقم (02) : توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس منذ إنشاء الوكالة إلى غاية نوفمبر 2016

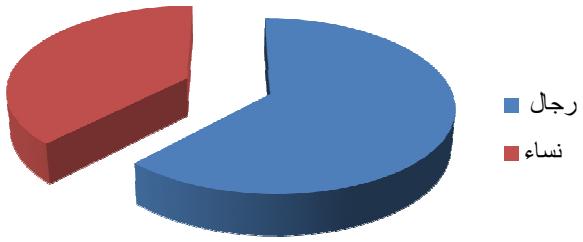

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05 .

- توزيع القروض حسب الشريحة العمرية :

الجدول رقم (05) : توزيع القروض حسب الشريحة العمرية منذ إنشاء الوكالة إلى غاية نوفمبر 2016

الفئات العمرية	عدد القروض الممنوحة	النسبة
18-29 سنة	288.185	36.99
30-39 سنة	246.235	31.61
40-49 سنة	138.807	17.82
50 - 59 سنة	76.832	9.86
60 فما فوق	28.966	3.72
المجموع	**779.025**	**100**

المصدر: الوكالة الوطنية للقرض المصغر، www.angem.dz

نلاحظ من خلال المعطيات أعلاه، أن نسبة 36.99% من مجموع المتحصلين على القروض يتراوح سنهم ما بين 28-29 سنة و أن نسبة 31.61% قاموا بإنشاء مشاريعهم و كانت تتراوح أعمارهم ما بين 30-39 سنة ، ويعود ذلك إلى ما تحويه هذه الفئتين من نشاط وحيوية وروح المقاولة، ناهيك على الظروف الاجتماعية التي قد تمر بها، في حين بلغت نسبة المتحصلين على القروض بعد سن الخمسين 13.52% .

- توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي : فيما يتعلق بالمستوى التعليمي، فقد جاءت النتائج موضح في الشكل والجدول الموالي :

الجدول رقم (6) : توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي منذ إنشاء الوكالة إلى 11/ 2016

المستوى التعليمي	عدد القروض الممنوحة	النسبة
دون المستوى	126.852	16.28
متعلم	12.388	1.59
ابتدائي	118.214	15.18
متوسط	387.360	49.72
ثانوي	102.285	13.13
جامعي	31.926	4.10
المجموع	**779.025**	**100**

المصدر: الوكالة الوطنية للقرض المصغر، www.angem.dz

يوضح الجدول و الشكل أعلاه أن المستوى التعليمي لغالبية المتحصلين على القروض منخفض، بحيث أن نسبة 49.72% منهم لديهم مستوى متوسط، يليهم أصحاب المشاريع من ذوي التعليم الثانوي بنسبة 13.13% أما الذين الجامعيين فنشهد عزوفهم عن هذه الآلية حيث يشكلون ما نسبته 4.10% من مجموع المستفيدين من القروض، و باقي النسبة تتوزع بين الذين مستواهم التعليمي ابتدائي و دون مستوى بنسبة ضئيلة متفاوتة.

- توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط : من خلال ما يلي نوضح أهم القطاعات المستفيدة من جهاز القرض المصغر منذ إنشاء الوكالة إلى غاية نوفمبر 2016.

الجدول رقم (07) : توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ إنشاء الوكالة إلى 2016/11

قطاع الأنشطة	عدد القروض الممنوحة	النسبة
الزراعة	110.813	14.22
الصناعة الصغيرة	299.421	38.42
البناء و الأشغال العمومية	66.398	8.52
الخدمات	163.269	20.96
الصناعة التقليدية	135.470	17.39
التجارة	2.933	0.38
الصيد البحري	731	0.09

المجموع	779.025	100

المصدر: الوكالة الوطنية للقرض المصغر، www.angem.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الصناعة الصغيرة يستحوذ على أكبر حصة من القروض بـ 38.42% ، ثم يليه قطاع الخدمات بـ 20.96% و يليه الصناعات التقليدية بـ 17.39%، ثم قطاع الزراعة في المرتبة الرابعة بـ 14.22% ، ثم قطاع الأشغال العمومية بـ 8.52% و باقي القطاعات بنسب ضئيلة تكاد منعدمة .

ما نستنتجه من هذه المعطيات أن آلية القرض المصغر من أكثر الآليات استقطابا و جذبا لفئة النساء، وذلك نظرا لسهولة الإجراءات وعدم وجود شروط تعجيزية للاستفادة من قروضها، و تبعا لإحصائيات الوكالة كما يظهر أعلاه وجدنا أن الفئة الغالبة في نشاط القرض المصغر هي ما بين 18 – 39 سنة، و هذا راجع لحيوية و نشاط هذه الفئة و نحليها بالإرادة وإبراز الذات في المجتمع و رغبتها في القيام بنشاط خاص بها، لتحسين ظروف معيشتها، إلا أننا لاحظنا أن مستوى التعليمي لهذه الفئة منخفض يتركز في المتوسط، ما يعكس توجهها إلى قطاع الصناعات الصغيرة و التقليدية لصعوبة الوصول لبقية القطاعات لربطها أحيانا بتخصصات تستلزم مستوى تعليمي أو تكويني عالي ، وأحيانا أخرى ترجع لأسباب شخصية أومجتمعية.

- **حصيلة القروض الممنوحة حسب طبيعة القروض :**

- توزيع القروض حسب نمط التمويل : حصيلة التمويل المحققة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة منذ إنشاءها إلى غاية نوفمبر 2016 نلخصها فيما يلي :

الجدول رقم (08) : توزيع القروض حسب نمط التمويل منذ إنشاء الوكالة إلى غاية نوفمبر 2016

برامج التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة
عدد القروض الممنوحة بدون فوائد لشراء المواد الأولية (سنة)	702.764	90.21
عدد القروض بدون فائدة لإنشاء مشروع	76.261	9.79
المجموع	779.025	100

المصدر: الوكالة الوطنية للقرض المصغر، www.angem.dz

من خلال البيانات المتضمنة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن القروض الممنوحة بدون فوائد لشراء المواد الأولية تمثل نسبة 90.21% من إجمالي عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة، بينما القروض

الممنوحة لإنشاء المشروع لا تتعدى 10% من إجمالي عدد القروض الممنوحة و ذلك منذ إنشاء الوكالة إلى غاية نوفمبر 2016، و هذا يعود إلى أن المستفيدين أكثر اهتماما بقروض شراء المواد الأولية من أجل الحصول على مواد اولية كالنسيج والخياطة للقيام بنشاطاتهم (صناعات صغيرة و تقليدية)، و هذا ما يفسر تركز نشاطاتهم في القطاعات السالفة الذكر.

- حصيلة التمويل للفئات الخاصة :

الجدول رقم (09) : حصيلة تمويل الفئات الخاصة منذ إنشاء الوكالة إلى غاية نوفمبر 2016

الفئات	عدد القروض الممنوحة		
	رجال	نساء	المجموع
الأشخاص ذوي الإعاقة	946	526	**4.721**
المحبوسين المفرج عنهم	5.511	56	**6.101**
ضحايا المأساة الوطنية	223	171	**394**
المرشحين للهجرة غير الشرعية	86	9	**95**
الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية	2	61	**63**
المهاجرين غير الشرعيين العائدين	752	0	**742**

المصدر: الوكالة الوطنية للقرض المصغر، www.angem.dz

تتمثل المهام الرئيسية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، في مرافقة الفئات الهشة من خلال التمويل الاستغلالي والتكوين و التسويق، و ذلك بمساعدة أكبر عدد ممكن من الفئات الضعيفة الموجودة في المجتمع، و من بين هذه الفئات نجد الفئات الخاصة أو ذوي الاحتياجات الخاصة المحرومة والتي تعيش في وضع اجتماعي خاص من حيث التمويل المالي والمعنوي، والتي لم تهمشها الوكالة ، حيث تشير الاحصائيات أن فئة المحبوسين المفرج عنهم استفادت من 6.101 قرض، يليه الأشخاص ذوي الإعاقة بـ 4.721 قرض، ضحايا المأساة الوطنية بـ 394 قرض، المهاجرين غير الشرعيين 837 قرض، حتى المصابين بفيروس السيدا كان لهم نصيب من القروض الممنوحة بـ 63 قرض، و هذا ما يفسر رغبة السلطات الوطنية في إعادة إدماج هذه الفئات في المجتمع و تحسين و ضعيتهم، حتى لا تهمش أكثر مما هي عليه من قبل من أجل دعم سبل العيش والتمكين الاقتصادي.

حصيلة الخدمات غير المالية الممنوحة : لا تمنح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمستفيدين المساعدات المالية فقط، بل يتعدى ذلك إلى مساعدات غير مالية كالتوجيه والمرافقة على مستوى كل الدوائر

، الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع، و التكوين في التربية المالية و تسيير المؤسسة، وكذا إعطاء الفرصة لهؤلاء المستفيدين من المشاركة في المعارض و الصالونات أين يتم التعارف بينهم و اكتساب خبرات مختلفة و كذا خلق فضاءلت جديدة لتسويق منتجاتهم(محمد قوجيل، محمد حافظ بوغابة، 2011، ص 13).

الجدول رقم (10) : حصيلة الخدمات غير المالية الممنوحة منذ إنشاء الوكالة إلى غاية نوفمبر 2016

الأنشطة المنجزة	عدد المستفيدين
التكوين في مجال تسيير المؤسسات الصغيرة GTPE	83.320
التكوين في مجال التربية المالية العامة FEFG	71.162
التكوين حسب برنامج GET AHEAD	802
العدد الإجمالي للمقاولين المكونين	156.537
اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية	70.688
مواضيع عامة متعلقة بإنشاء و تسيير نشاط	1.142
صالونات عرض بيع	21.442
العدد الإجمالي للمستفيدين من الخدمات المالية	**248.667**

المصدر: الوكالة الوطنية للقرض المصغر، www.angem.dz

من خلال المعطيات يتضح لنا الوكالة تعمل على تقديم خدمات غير مالية من مرافقة و تكوين و غيرها ، حيث يمثل العدد الاجمالي من المستفيدين المرافقة والدعم والنصح والمساعدة على إنشاء الأنشطة 667.248 مستفيد .

أهم التحديات والمعوقات التي تواجه استراتيجية القرض المصغر في الجزائر : تواجه استراتيجية القرض المصغر في الجزائر تحديات ومعوقات عديدة، منها ما يتعلق بالإطار التنظيمي العام للتمويل المصغر ومنها ما يتعلق بالجهاز المشرف على القرض المصغر و منها ما يتعلق بالفئة المستهدفة (سليمان ناصر، عواطف محسن، 2013، ص ص 12-13):

4-1. التحديات والمعوقات المتعلقة بالإطار التنظيمي العام للتمويل المصغر: يمكن إيجاز أهمها فيما يلي؛

- إن الجزائر لا تتوفر على نظام مالي خاص بمنح القروض المصغرة، وإن النظام الموجود مرتبط بالبنوك العمومية، وهذه الأخيرة لا تولي الاهتمام الكافي للتمويل المصغر نظرا لتركيز خبراتها على الأنشطة الأخرى،
- غياب البنوك الخاصة التي تشجع التنافس في مجال القروض المصغرة، مما يلغي عنصر التحفيز لمنح مثل هذه القروض.
- صعوبة الإجراءات الإدارية و التنفيذية، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع يتم ببطء.

2-4. المعوقات المتعلقة بالجهاز المشرف على القرض المصغر : يتمثل العائق الرئيسي المتعلق بـ ANGEM في نموذج التسيير، حيث تتبع الوكالة منذ إنشائها نموذج تسيير مركزي يعتمد أساسا على المديرية العامة، وقد تم وضع التنسيقيات التي استحدثت تدريجيا بعد إنشاء الوكالة بهدف تسيير الجهاز فحسب، إلا أن هذا النموذج بدأ يظهر محدوديته بعد سنوات قلائل من إنشاء هذه الوكالة، بسبب التوسع الذي عرفته هذه الأخيرة، حيث برزت العديد من الاختلالات و التأخيرات في عملية التكفل التي يشرف عليها الجهاز، مما أدى إلى تمديد الآجال في معالجة ملفات المستفيدين من القرض المصغر، فضلا عن ضعف القدرات والكوادر البشرية التي تقع عليها مسؤولية النهوض بالبناء المؤسساتي ورفع مستوى قدرات العاملين في هذا القطاع .

3-4. المعوقات المتعلقة بالفئة المستهدفة : وتتمثل أساسا في :

- نقص الكفاءة المهنية و التسييرية للكثير من المستفيدين من القروض المصغرة أو الطالبين لها،
- ترجيح النشاط التجاري و الخدمي الذي لا يتطلب مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل،
- وجود نسبة معتبرة من عدم سداد السلف والقروض في آجالها المحددة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة التحصيل في الآجال المحددة بلغت 50.6% من مجموع القروض المقدم،
- من المستحيل من الناحية التقنية للهيئات المالية تلبية كل الطلب على القروض المصغرة و إرضاء كل الجمهور، فنوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها بالقروض المصغرة ليست دائما مرغوبة من قبل الراغبين في إنشاء المشاريع المصغرة.

<u>خاتمة :</u>

تعتبر المؤسسات المصغرة بمثابة توجه جديد يعكس المسعى الرامي إلى تشجيع المبادرات الفردية و تعمل على ترقية العمل الإنساني بشكل يؤدي إلى تراكم على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي، حيث تعتبر هذه المؤسسات بمثابة حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال العلاقات التي تربطها بالمؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها، و بهذه المكانة التي لا تجعلها تقل أهمية عن الأنواع الأخرى من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تبنت الدولة الجزائرية عدة آليات لتهيئة المحيط الملائم والظروف المواتية لترقية وتطوير دورها في الساحة الاقتصادية، فوضعت هياكل تهتم خصيصا بتنميتها من خلال إنشاء الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM .

وفي هذا السياق فإن تثمين تجربة القرض المصغر قد سمحت بتشجيع الإدماج الاقتصادي و الاجتماعي لفئة السكان التي تفتقد للمداخيل أو ذات مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة، مثلما سمحت على وجه الخصوص بتحقيق الإدماج الاقتصادي لفئات غير مؤهلة أصلا للاستفادة من نظامها التمويلي وذات مؤهلات بسيطة ، و قد حققت نجاحا نسبيا بالنظر إلى نسبة المؤسسات المنشأة و الكم اللابأس به من

مناصب الشغل التي وفرتها، إلا أنها تظل كتجربة لم ترتقي للمستوى المرجو منها، حيث تواجهها عدة عراقيل تحول دون تقوية آفاقها، و يمكن إذن إجمال النتائج التي خلصت إليها الدراسة فيما يلي :

- ✓ يعتبر القرض المصغر أداة مثلى لتخفيض نسب البطالة في المجتمعات، وتوفير التمويل اللازم لمن يرغب في إقامة مشاريع مصغرة،
- ✓ بالرغم من نجاح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تخفيض نسب البطالة ورفع معدلات التشغيل في الجزائر، فما زالت تعاني من معوقات متعلقة إما بالإطار العام المنظم للتمويل المصغر، أو بالجهاز المشرف على الوكالة، أو بالجهة المستهدفة.

و ختاما لهذه الدراسة يمكن أن نتقدم بالتوصيات الآتية:

- إلغاء التمويل الثلاثي والاقتصار فقط على التمويل الأحادي من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مع رفع سقفه، حتى يتسنى للأفراد خاصة الحصول على القرض المصغر بدون فوائد، والذين يتحرجون عادة من وجود الفوائد البنكية ولو كانت ضئيلة في التمويل الثلاثي،

- إضفاء صفة التمويل الإسلامي، بتسمية تمويلات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالقرض الحسن مادامت تمويلات الوكالة بدون فوائد، وهذا بعد تعميم التمويل الأحادي و إلغاء التمويل الثلاثي كما أسلفنا،

- التحسيس من خلال النظام التربوي بالروح المقاولاتية و التأثير على أفكار الطلبة بعدم اعتبار الوظيفة المخرج والحل الوحيد للنجاح اجتماعيا، وإقناعهم بأن إنشاء مؤسسة هو حل أيضا ولا يمكن تجاهله،

- العمل على تكوين أعوان هيئات المرافقة في مختلف مراحل مرافقة المؤسسات المصغرة : الاستقبال مبادئ، دراسات الجدوى وانشاء المشاريع، الجانب الإداري و جانب التسيير المؤسسات،

- المساهمة في رفع مستوى التكوين والتأهيل لمسيري هذه المؤسسات ، للوصول بها إلى مستويات جيدة من الأداء،

- الترويج لإقامة المشاريع في مختلف القطاعات بما يتماشى و احتياجات الاقتصاد الوطني،

- تعزيز موقع و مكانة الصناعات المصغرة في سلم الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع

-ناصر مغني، **القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر**، مداخلة تدخل ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، 2011.

- حفاف سمية، **دور القرض المصغر في دعم و تمويل المشاريع الحرفية للمرأة**، مذكرة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية و المحاسبة، جامعة ورقلة، 2014 .

- عمران عبد الحكيم، غزي محمد العربي، **برامج التمويل الأصغر و دورها في القضاء على الفقر و البطالة**، مداخلة تدخل ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، 2011 .

- عالية عبد الحميد عارف، **إدارة القروض متناهية الصغر – الآليات و الهداف و التحديات** – المجلة العربية للإدارة، مج 29، العدد 01ن جوان 2009.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 10يناير 2017، **المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، العدد رقم 02 الصادر بتاريخ 11 جانفي 2017 على الموقع : www.joradp.dz.

- سليمان ناصر، عواطف محسن، **القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة**، مداخلة تدخل ضمن الملتقى الدولي الثاني حول : المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 2013 .

- مفيد عبد اللاوي، ناجية صالحي، **استراتيجية التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة صندوق الزكاة بالجزائر**، مداخلة تدخل ضمن الملتقى الدولي الثاني حول : المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 2013 .

- هرقون تفاحة، **سياسات دعم المؤسسات المصغرة وآثارها على التشغيل، دراسة حالة ولاية تيارت**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة وهران، 2012ن ص 52.

- محمد الهادي مباركي، **المؤسسة المصغرة و دورها في التنمية**، مداخلة تدخل ضمن الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، جامعة الأغواط، 2002.

- مصطفى طويطي، **دور التحليل النوعي في التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، 2014 .

- محمد قوجيل، محمد حافظ بوغابة، **المرافقة في انشاء المشاريع الصغيرة تحليل نظري واسقاط على الواقع الجزائري**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة م ص م، جامعة ورقلة، 2011.